المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/03/2015

تقارير «سوداء» لمجلس اليزمي حول التعليم والصحة.. و«راميد» تحت المجهر

الرباط - محمد أحداد

للعام الثاني على التوالي يحتفظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصيغة النهائية للتقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب. وقالت مصادر الجريدة إن اليزمي اكتفى فقط بتقديم بعض الخلاصات داخل البرلمان دون أن يعمم التقرير السنوي، الذي ينص الظهير المنظم للمجلس على نشره بشكل سنوي. وأكدت مصادر الجريدة أن خلافا كبيرا نشب داخل أروقة المجلس حول المنهجية التي سيتم اعتمادها في صياغة التقارير. إذ في الوقت الذي دافع بعض الأعضاء عن صياغة تقرير شامل يتضمن الحالة الحقوقية على مختلف المستويات ومقارنتها بالقوانين الداخلية والمعاهدات الدولية وبعدها استخلاص التوصيات، يدافع أعضاء آخرون عن الاعتماد على التقارير التي تصدرها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

وأوضحت مصادر الجريدة أن الخلاف نشب مباشرة بعد صياغة النسخة الأولية، حيث قرر أعضاء أن يتضمن التقرير فقط تقارير اللجان الجهوية، وهو الأمر الذي أخر صدور التقرير السنوي مرة أخرى، وأدى إلى حدوث نوع من «البلوكاج» في عمل المجلس المرتبط بإعداد التقارير السنوية.

التفاصيل ص 03

خلافات داخل المجلس تؤجل نشر تقريرين سنويين

تقارير «سوداء» لمجلس اليزمي حول التعليم والصحة.. وراميد تحت المجهر

الرباط
محمد أحداد

للعام الثاني على التوالي يحتفظ المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصيغة النهائية للتقرير السنوي حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب. وقالت مصادر الجريدة إن اليزمي اكتفى فقط بتقديم بعض الخلاصات داخل البرلمان دون أن يعمم التقرير السنوي، الذي ينص الظهير المنظم للمجلس على نشره بشكل سنوي. وأكدت مصادر الجريدة أن خلافا كبيرا نشب داخل أروقة المجلس حول المنهجية التي سيتم اعتمادها في صياغة التقارير. إذ في الوقت الذي دافع بعض الأعضاء عن صياغة تقرير شامل يتضمن الحالة الحقوقية على مختلف المستويات ومقارنتها بالقوانين الداخلية والمعاهدات الدولية وبعدها استخلاص التوصيات، يدافع أعضاء آخرون عن الاعتماد على التقارير التي تصدرها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

وأوضحت مصادر الجريدة أن الخلاف نشب مباشرة بعد صياغة النسخة الأولية، حيث قرر أعضاء أن

إدريس اليزمي

يتضمن التقرير فقط تقارير اللجان الجهوية، وهو الأمر الذي أخر صدور التقرير السنوي مرة أخرى، وأدى إلى حدوث نوع من «البلوكاج» في عمل المجلس المرتبط بإعداد التقارير السنوية.

من جانب آخر، حصلت «المساء» على معطيات موثوقة تؤكد أن النسختين الأخيرتين تضمنتا حقائق صادمة حول وضعية التعليم والصحة بالمغرب، في مقدمتها معدلات الهدر المدرسي وتوفير شروط التمدرس في العالم القروي. وأوضحت نفس المعطيات أن التقرير جلد وزارة التربية الوطنية فيما يخص التمدرس في العالم القروي، في «ظل ارتفاع نسبة الهدر المدرسي وتعليم الفتيات»، مؤكدة أن «التعليم في المغرب يعاني من أزمة بنيوية مظاهرها عدم قدرة المواطن المغربي على ضمان الحق في التعليم وجودة التعليم الجامعي».

نفس التقارير رسمت واقعا «مؤلما» للمستشفيات المغربية، التي ما زالت مستمرة، حسب نفس المعطيات، «في انتهاك حقوق المغاربة في الولوج إلى الخدمات الصحية». وتوقف التقرير الأخير، استنادا إلى نفس المعطيات، عند نظام راميد للخدمات الصحية، حيث «رصد اختلالات كبيرة في الاستفادة من بطائق النظام الطبي، بالإضافة إلى عدم قدرة جزء من المعوزين على الولوج إليه».

أربع مؤسسات دستورية تحصي ثغرات المساواة بين الجنسين في الاقتصاد والإعلام والسياسة

◆ مكتب الرباط: هشام الفرجي

أجمع المتدخلون من رؤساء المؤسسات الدستورية في اللقاء التواصلي حول «موضوع المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية»، الذي احتضنه مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أول أمس الأربعاء بالرباط، على ضرورة توحيد الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، أنه على الرغم من المكتسبات والإصلاحات والجهود المبذولة فإنه يبرز ما يسمى بـ«المفارقات العنيدة»، التي تستدعي من المؤسسات الدستورية الاضطلاع بمهام تكمل بعضها البعض، والإسراع بالانكباب على هذه المفارقات بالتحليل والتفكيك والدراسة المعمقة، من أجل بلورة المسالك والتدابير الكفيلة بمعالجتها وتجاوزها.

وقال بركة، خلال اللقاء الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة وسيط المملكة، والهيئة العليا للاتصال السمعي - البصري، إن «الانكباب على هذه المفارقات سيمكن المرأة المغربية من الاعتماد على الذات، ويقوي قدراتها للمشاركة والمبادرة والانخراط الكلي والفاعل في مختلف مناحي الحياة».

واعتبر وزير الاقتصاد والمالية السابق أن قضايا المرأة المغربية بمختلف أبعادها الحقوقية والتنموية، هي انشغال أساسي في صميم العمل الاستشاري الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمقاربة المندمجة والتشاركية التي يعتمدها في تقييم السياسات العمومية، لاسيما ما يتعلق منها بالتربية والتكوين والصحة والتنمية البشرية والولوج إلى الخدمات والحكامة والتنمية الاقتصادية والمستدامة.

وأوضح بركة أن هذه هي المرجعية التي بلورها المجلس ترصيدا للمكتسبات والمنجزات التي راكمها المغرب في هذا الصدد، وتفاعلا مع منظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، بمختلف أجيالها التي جاء بها دستور 2011، والذي يفرد ثمانية عشر فصلا يخص حقوقا محددة للنساء، وانسجاما كذلك مع التزامات المملكة بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

من جانبه حذر عبد العزيز بن زاكور رئيس «الوسيط» من التأخير غير المبرر في إخراج الهيئة الوطنية من الإنصاف والمساواة للوجود، مشددا على ضرورة معالجة إشكالية تحقيق المساواة والمناصفة بشكل شمولي كل من موقعه، لكون تحقيق المناصفة مسؤولية مشتركة، وفق تعبيره.

أما رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، فقال إن المؤسسات الدستورية أبانت عن دينامية كبيرة في إبداء الرأي، وإنجاز تقارير حول النقاش العمومي الهام المتعلق، أساسا، بالمساواة والمناصفة وقانون مناهضة العنف ضد النساء. مذكرا بأن المجلس جعل من المساواة والمناصفة إحدى أولوياته باعتبارهما رهانين أساسيين للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب، خاصة في سياق ما بعد دستور 2011.

رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري، أمينة المريني، أبرزت دور المؤسسة الدستورية في مواجهة التحدي المتمثل في ترسيخ مبدأ المساواة والمناصفة وذلك من خلال الحرص على تماشي حرية التعبير وحرية المتعهدين بشكل متوازي مع الحق في عدم التمييز. وقالت المريني إن «التحديات التي تواجهنا لها علاقة بالثقافة السائدة و بالتالي يجب علينا تغيير القوانين وخلق آليات ومناهج تمكن من متابعة البرامج من أجل الوقوف على إخلالات المتعهدين بدفاتر التحملات. وأكدت رئيسة الهاكا أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، لا تزال هناك صعوبات تواجهها النساء، وتتمثل في ضعف مشاركتهن في مواقع المسؤولية ومراكز القرار بالمؤسسات الإعلامية، وسيادة المسؤوليات النمطية حتى عندما يتولين منصب مديرة.

المغربية
الصحراء

9040/2

لقاء تواصلي بالرباط حول المقتضيات الدستورية ذات الصلة

أربع مؤسسات وطنية تشخص تفعيل مبادئ المساواة والمناصفة

ليلى أنوزلا

عبرت أربع مؤسسات وطنية عن قناعتها بأهمية التشاور والتعاون، من أجل المساهمة في تفعيل مبادئ المساواة والمناصفة المنصوص عليها في الدستور، وفي أهداف التنمية البشرية.

وفي لقاء تواصلي، نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة، والهيأة العليا للاتصال السمعي-البصري، أول أمس الأربعاء بالرباط، حول "المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية"، أكدت هذه المؤسسات على أنها أصدرت، اقتناعا "منها بمركزية قضية المساواة والمناصفة ودورها في ترسيخ أهداف الدستور، وتماشيا مع السياق الدولي في هذا المجال (بكين20+ وأهداف التنمية للألفية لما بعد 2015)، آراء وتوصيات وبرامج خاصة، تهدف لإغناء النقاش الوطني حول المساواة والمناصفة.

وتحدث نزار بركة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عن المكتسبات والإصلاحات والجهود المبذولة، موضحا أن هناك "مفارقات عنيدة"، تستدعي من المؤسسات الدستورية الاضطلاع بمهام تكمل بعضها البعض، والإسراع بالانكباب على هذه المفارقات بالتحليل والتفكيك والدراسة المعمقة، لبلورة المسالك والتدابير الكفيلة بمعالجتها وتجاوزها.

(أ.ب.و.ش)

وأضاف أن "الانكباب على هذه المفارقات سيمكن المرأة المغربية من الاعتماد على الذات، ويقوي قدراتها للمشاركة والمبادرة والانخراط الكلي والفاعل في مختلف مناحي الحياة"، مبرزا أن الارتقاء بوضع المرأة وتعزيز المساواة، ومحاربة كل أشكال التمييز، بما فيها العنف والمعاملة السيئة، تشكل هدفا أفقيا ضمن مرجعية المعايير والأهداف الكفيلة بإرساء ميثاق اجتماعي جديد، يقوم على التوازن والتضامن.

وأوضح بركة أن هذه المرجعية بلورها المجلس، ترصيدا للمكتسبات والمنجزات بالمغرب في هذا الصدد، وتفاعلا مع منظومة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، بمختلف أجيالها في دستور 2011، الذي يفرد 18 فصلا تخص حقوقا محددة للنساء، وانسجاما مع التزامات المغرب بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وحسب رئيس المجلس، فإن هذه المرجعية شددت في محورها الثالث، المتعلق بالإدماج وأشكال التضامن، على مبدأ عدم التمييز، والنهوض بالمساواة بين النساء والرجال، معتبرا أن هذا المبدأ يقتضي ملاءمة التشريع والقوانين التنظيمية، وإطلاق برامج ملاءمة للوقاية من التمييز ومحاربة الصور النمطية عن النساء في المجتمع، وفي أماكن العمل.

وأبرز أن المجلس حرص على استحضار هذا الترابط العضوي بين الحقوقي والقانوني والتنموي في التقارير والآراء، التي يدلي بها في هذا الشأن، نظرا لما تطرحه إشكاليات إقرار المساواة والمناصفة وعدم التمييز بين الرجال والنساء، وتوفير الحماية القانونية للمرأة، وتعزيز اندماجها الاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة الفقر، والولوج العادل لفرص الشغل والارتقاء والرفاه المتاحة.

وتساءل بركة "كيف لميثاق اجتماعي أن يستقيم، وللتعاقدات المجتمعية الكبرى أن تبلغ مراميها المنشودة، ونصف المجتمع هش أو مقصي، أو غير مؤهل، أو عرضة للعنف بمختلف أشكاله ومستوياته، وما يستلزمه ذلك من مساعلة لفعلية الحقوق، وإنفاذ القوانين، وبدينامية الذكاء الجماعي لمؤسساتنا ومجموع الفاعلين والقوى الحية في المجتمع، لتحريك النقاش العمومي، والسعي إلى تجاوز الأنماط السلبية في التفكير والسلوك، والاستعاضة عنها بقيم إيجابية وثقافة بديلة داعمة للإصلاح والنماء والتماسك".

من جانبه، قال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المؤسسات الدستورية أبانت عن دينامية كبيرة في إبداء الرأي، وإنجاز تقارير حول النقاش العمومي المتعلق بالمساواة والمناصفة وقانون مناهضة العنف ضد النساء، مؤكدا أن المجلس جعل من المساواة والمناصفة إحدى أولوياته، باعتبارهما رهانين أساسيين للنهوض بحقوق الإنسان، خاصة بعد دستور 2011.

في السياق نفسه، شدد عبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة وسيط للمملكة، على ضرورة معالجة إشكالية تحقيق المساواة والمناصفة بشكل شمولي، وتعزيز الثقة في المرأة وتمكينها من جميع شروط النجاح، معتبرا أن "أكثر عنف تتعرض له المرأة هو التأخير غير المبرر لإحداث التغيير المطلوب والانتقال المنشود لفائدتها".

كما اعتبرت أمينة لمريني، رئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي - البصري، أنه، رغم التقدم الذي أحرزته المرأة المغربية خلال السنوات الأخيرة، مازالت هناك "صعوبات تواجهها النساء، تتمثل في ضعف مشاركتهن في مواقع المسؤولية ومراكز القرار بالمؤسسات الإعلامية، وسيادة المسؤوليات النمطية حتى عندما يتولين منصب مديرة، وضعف تعبير النساء عن آرائهن، خاصة في البرامج ذات الطابع الإخباري"، مشيرة إلى "تكريس الإشهار لصور نمطية، مازالت سائدة، كحلقة في سلسلة إنتاج وإعادة إنتاج التمييز ضد النساء".

ويأتي هذا اللقاء انطلاقا من قناعة المؤسسات الوطنية الأربعة بأهمية التشاور والتعاون للمساهمة في تفعيل مبادئ المساواة والمناصفة المنصوص عليها في الدستور وفي أهداف التنمية البشرية.

وشكل اللقاء فرصة للتعريف بعمل هذه المؤسسات في مجال النهوض بقيم المساواة وترسيخ المناصفة، كما سلط الضوء على "التزامات ومساهمات المؤسسات الدستورية في تفعيل مقتضيات الدستور، وتحسين أوضاع النساء وولوجهن للحقوق المخولة لهن، وعلى المسارات الممكنة لتسريع وتيرة إعمال المساواة والمناصفة، في إطار الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

تونس:منظمات دولية تدعو المغرب الى المزيد من الاصلاحات و خصوصا تنزيل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الصحراء

أحمد سليمة/تونس نظم بالمنتدى الاجتماعي العالمي fsmالمنعقد بتونس ندوة دولية حول اليات حماية حقوق الانسان في خدمة المجتمع المدني بمشاركة منظمات دولية ،وكانت مداخلة Genevie paulوهي مسؤولة عن المكتب العالمي لحقوق الانسان بالمنظمة الدولية FIDHحيث تحدث عن ضرورة حماية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الشعوب كما ركزت على إلزام الدول بالمصادقة على البروتوكولات إضافية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .بعد دلك تدخلت السيدة Anais saint galمسؤولة عن الترافع لصالح منظمة Terre des hommesحيث تحدث عن مسألة التمييز في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،كما تميزت الندوة بمداخلة Rosemarie Trajanoوهي نائبة رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان FIDHحيث تحدثت عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الاصلية .بعد دلك تدخل السيد Achille ndaimaiوهو مسؤول بالمنظمة الكامرونية . Assoalوكانت أخر مداخلة للسيد ناجي مولاي لحسن رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بالصحراء حيث تحدث عن آليات حماية حقوق الانسان بالصحراء من خلال ثلاث تجارب :تجربة المجلس الوطني لحقوق الانسان بالصحراء .تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .تجربة المجتمع المدني.وفي الاخير نوه المتدخلون بمصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية و خصوصا اتفاقية مناهضة التعذيب وحقوق المهاجرين. كما دعو المغرب إلى المزيد من الاصلاحات و خصوصا تنزيل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الصحراء.

أحمد سليمة/تونس
نظم بالمنتدى الاجتماعي العالمي fsmالمنعقد بتونس ندوة دولية حول اليات حماية حقوق الانسان في خدمة المجتمع المدني بمشاركة منظمات دولية ،وكانت مداخلة Genevie paulوهي مسؤولة عن المكتب العالمي لحقوق الانسان بالمنظمة الدولية FIDHحيث تحدث عن ضرورة حماية الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الشعوب كما ركزت على إلزام الدول بالمصادقة على البروتوكولات إضافية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .بعد دلك تدخلت السيدة Anais saint galمسؤولة عن الترافع لصالح منظمة Terre des hommesحيث تحدث عن مسألة التمييز في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،كما تميزت الندوة بمداخلة Rosemarie Trajanoوهي نائبة رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الانسان FIDHحيث تحدثت عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الاصلية .بعد دلك تدخل السيد Achille ndaimaiوهو مسؤول بالمنظمة الكامرونية . Assoalوكانت أخر مداخلة للسيد ناجي مولاي لحسن رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بالصحراء حيث تحدث عن آليات حماية حقوق الانسان بالصحراء من خلال ثلاث تجارب :**تجربة المجلس الوطني لحقوق الانسان بالصحراء** .تجربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .تجربة المجتمع المدني.وفي الاخير نوه المتدخلون بمصادقة المغرب على الاتفاقيات الدولية و خصوصا اتفاقية مناهضة التعذيب وحقوق المهاجرين. كما دعو المغرب إلى المزيد من الاصلاحات و خصوصا تنزيل تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الصحراء.

http://halapress.com/details-24899.html

لقاء تواصلي حول "المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية" بالرباط.

الرباط / أنباء المغرب

انطلقت صباح هذا اليوم الخميس 26 مارس 2015 ، بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالرباط، أشغال لقاء تواصلي حول "المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية" .

وقد شارك في تأطير هذا اللقاء كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي السيد نزار بركة، ووسيط المملكة السيد عبد العزيز بنزاكور ، إلى جانب عدد من المداخلات ، أبرزها مداخلة السيدة ربيعة الناصري عضوة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "المساواة والمناصفة : التزامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، ومداخلة السيدة حجبوها الزبير عضوة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية: أشكال التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية ، حقائق وتوصيات " .

http://anbaae.com/journ/maroc/1601-2015-03-26-20-50-21

مركز حقوقي يحذر من ارتهان المغاربة بِيَد نخب سياسية فاسدة

أكد المركز المغربي لحقوق الإنسان، ضمن تقريره السنوي عن وضعية حقوق الإنسان سنة 2014، أن نطاق الإرادة السياسية لدى الدولة المغربية لازال مقيدا بشكل كبير، تحده مقاربة النزعة التحكمية في التعاطي مع الحريات والحقوق، حيث تترتب عن سلوكيات عدد من ممثلي السلطة انتهاكات مسترسلة لحقوق الإنسان بكافة أشكالها".

وأبرز المركز الحقوقي، في التقرير الذي تم تقديمه أخيرا بالرباط، ما وصفه بتفاقم الوضع الحقوقي بالمملكة، الأمر الذي يؤكد وجود بون شاسع بين الإرادة السياسية، والممارسة العملية على أرض الواقع، معتبرا أن خطاب الدولة هو "نعم لحقوق الإنسان، لكن على طريقتي، وليس كما تطالب منظمات حقوق الإنسان".

وأفاد الواقفون على تقرير الـ CMDHأن سنة 2014 اتسمت بظهور العديد من ملفات الفساد، وبأن كثيرا من المتورطين في ملفات فساد يتم تسييس قضيتهم، حيث تصبح الحكومة غير قادرة عل تحريك مسطرة المتابعة، وذلك بسبب ادعاء تصفية حسابات سياسية".

وقال عبد الإله الخضري، مدير المركز الحقوقي ذاته، بهذا الصدد إن المشكلة تكمن في كون "عدد من زعماء بعض الأحزاب يساندون المفسدين الأعضاء في أحزابهم، وهي سابقة خطيرة تنذر بارتهان المغاربة بين يدي بعض النخب السياسية الفاسدة، التي تشتغل بأسلوب المافيات".

وأشار الخضري إلى مطالبة المركز الحقوقي ذاته بأن يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهمة الإشراف على الآلية المستقلة لمناهضة التعذيب، نظرا لما أعرب عنه المجلس من مواقف موضوعية في الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان، ولأن المجلس يتوفر على مقومات مؤسساتية وإمكانات لوجستية من شأنها إنجاح دور هذه الآلية المستقلة".

وتطرق التقرير أيضا إلى موضوع استقلالية القضاء وإشكالية إصلاح العدالة، مدرجا الشروط اللازمة لولوج سلك القضاء، على اعتبار أن سلك القضاء لا ينبغي أن ينظر إليه كمهنة يلج إليها الشاب كأية مهنة، بل وجب أن تتوفر في المترشح ليكون قاضيا شروط صارمة".

وأفاد المصدر في هذا الشأن أن "الاكتفاء بالإجازة، أو حتى شهادة الماستر لم يعد كافيا، بالنظر إلى واقع المستوى المعرفي لخريجي الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، فضلا عن أن السن القانونية والوضعية الاجتماعية، من أجل ولوج سلك القضاء، يشكل عاملا حاسما في النزاهة".

وطالب المركز بإدراج شرط توفر المترشحين لولوج سلك القضاء على شهادة الدكتوراه بالنسبة لمن لا يتوفرون على تجربة، أو مستوى الماستر مع عشر سنوات خبرة في المهن القانونية بنجاح على الأقل، مع توفر شروط النزاهة والأمانة، وأن يكون متزوجا أو متزوجة، مع رفع سن الولوج إلى سلك القضاء إلى سنة 30 سنة على الأقل.

وقال خالد لخالد الشرقاوي السموني، في الندوة الصحفية للمركز المغربي لحقوق الإنسان، إن أهم ما ميز حالة حقوق الإنسان بالمغرب، كون الدولة انخرطت بشكل كبير في مسار التزاماتها الوطنية والدولية باحترام مبادئ حقوق الإنسان، من قبيل المصادقة على مناهضة التعذيب، والتمييز ضد المرأة".

ومن ناحية الممارسة، يضيف السموني، اتسمت 2014 بتضييق ممنهج من قبل السلطات على جمعيات المجتمع المدني، حيث إن الدولة تريد إعمال مبادئ حقوق الإنسان، لكن على طريقتها هي، ولا تريد شريكا حقيقيا في المجتمع المدني، حيث إن سياسة نصب العداء للمجتمع المدني الحقوقي بدت واضحة خلال هذه السنة".

وتابع مؤسس المركز الحقوقي بأن "هذه المقاربة تنذر بانتكاسة خطيرة لحقوق الإنسان ببلادنا، كما أن ناهبي المال العام يتبوءون مواقع مهمة ضمن النخبة السياسية، ما يشكل وصمة عار في جبين السياسة المغربية"، لافتا إلى أن "محاربة نهب المال العام تواجه مقاومة شديدة من لوبيات تسعى للحفاظ على مكتسباتها غير المشروعة" وفق تعبيره.

http://akhbar-maroc.com/index.php?controller=news&action=display&id_news=39935

Les institutions constitutionnelles appelées à être complémentaires pour permettre une adhésion agissante de la femme aux différents aspects de la vie

12226/14

La président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka a affirmé, mercredi à Rabat, que malgré les acquis, les réformes et les efforts consentis en matière de promotion de la femme, "des paradoxes tenaces" apparaissent, nécessitant des institutions constitutionnelles de mener à bien des missions complémentaires, et de se pencher sur ces anomalies par une analyse, un démontage et un examen approfondi, afin de développer des mesures pour les surmonter.

Intervenant lors d'une rencontre organisée par le CESE, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Institution du médiateur du Royaume et la Haute autorité de communication audiovisuelle (HACA) sur "l'égalité et la parité au coeur des missions des institutions constitutionnelles nationales", M. Baraka a indiqué que le fait "de se pencher sur ces paradoxes est susceptible de permettre l'autonomisation de la femme marocaine, de renforcer ses capacités à participer et à proposer des initiatives et d'adhérer pleinement et efficacement dans les différents aspects de la vie".

Il a souligné que la promotion de la situation de la femme, la consolidation de l'égalité, la lutte contre toutes les formes de discrimination, y compris la violence et le mauvais traitement, représentent un objectif transversal qui fait partie des normes et objectifs de référence pour garantir la mise en place d'un nouveau pacte social fondé sur l'équilibre et la solidarité. Il a noté que la référence élaborée par le CESE a souligné dans son 3ème axe relatif à l'intégration et les formes de solidarité sur le principe de non-discrimination et la promotion de l'égalité femme-homme, estimant que ce principe implique l'accommodation de la législation et les lois réglementaires, le lancement de programmes adéquats de prévention de la discrimination et de lutte contre les stéréotypes sur les femmes dans la société et dans les lieux de travail.

Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami a indiqué que les institutions constitutionnelles ont fait preuve d'une grande dynamique pour exprimer leur opinion, la réalisation de rapports sur le débat public qui porte essentiellement sur l'égalité, la parité et sur la loi contre de lutte contre la violence à l'égard des femmes. M. El Yazami a fait savoir que le Conseil a fait de l'égalité et de la parité l'une de ses priorités en tant que défis importants pour la promotion des droits de l'Homme au Maroc, en particulier dans le contexte de l'après Constitution de 2011. Le médiateur du Royaume, Abdelaziz Benzakour a, de son côté, affirmé qu'il est devenu essentiel de traiter la problématique de l'égalité et de la parité d'une manière globale, dans la mesure où cette approche constitue une responsabilité partagée par tous les intervenants. Il a mis l'accent sur la nécessité de renforcer la confiance en la femme et de la doter de toutes les conditions de réussite, relevant que "la plus grande forme de violence à l'égard des femmes est le retard injustifié de procéder au changement et à la transition souhaités".

La présidente de la HACA, Mme Amina Lamrini a pour sa part fait remarquer qu'en dépit des progrès réalisés par la femme marocaine au cours des dernières années, il y a encore des difficultés rencontrées par les femmes, notamment la faiblesse de leur participation dans des postes de responsabilité et de décision dans les organes médiatiques, la prédominance des responsabilités stéréotypées même lorsqu'elles occupent un poste de responsabilité, et la vulnérabilité des femmes à exprimer leurs opinions, en particulier dans les programmes à caractère informatif.

Elle a par ailleurs noté "la consécration dans la publicité des stéréotypes sur la femme dans un processus de production et de reproduction de la discrimination envers les femmes".

Cette rencontre de communication reflète la conviction partagée entre les quatre institutions nationales de l'importance de la consultation et de la coopération en vue de contribuer à l'activation des principes de l'égalité et de la parité inscrits dans la Constitution ainsi que dans les objectifs de développement humain.

CESE : Promotion de la femme

« Les paradoxes » persistent

1,3 117 G12

La président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka a affirmé, mercredi à Rabat, que malgré les acquis, les réformes et les efforts consentis en matière de promotion de la femme, "des paradoxes tenaces" apparaissent, nécessitant des institutions constitutionnelles de mener à bien des missions complémentaires, et de se pencher sur ces anomalies par une analyse, un démontage et un examen approfondi, afin de développer des mesures pour les surmonter.

Intervenant lors d'une rencontre organisée par le CESE, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Institution du médiateur du Royaume et la Haute autorité de communication audiovisuelle (HACA) sur "l'égalité et la parité au coeur des missions des institutions constitutionnelles nationales", M. Baraka a indiqué que le fait "de se pencher sur ces paradoxes est

>> Page 3

1,3 117 G12

>>>> susceptible de permettre l'autonomisation de la femme marocaine, de renforcer ses capacités à participer et à proposer des initiatives et d'adhérer pleinement et efficacement dans les différents aspects de la vie".

Il a souligné que la promotion de la situation de la femme, la consolidation de l'égalité, la lutte contre toutes les formes de discrimination, y compris la violence et le mauvais traitement, représentent un objectif transversal qui fait partie des normes et objectifs de référence pour garantir la mise en place d'un nouveau pacte social fondé sur l'équilibre et la solidarité.

Il a noté que la référence élaborée par le CESE a souligné dans son 3ème axe relatif à l'intégration et les formes de solidarité sur le principe de non-discrimination et la promotion de l'égalité femme-homme, estimant que ce principe implique l'accommodation de la législation et les lois réglementaires, le lancement de programmes adéquats de prévention de la discrimination et de lutte contre les stéréotypes sur les femmes dans la société et dans les lieux de travail.

Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami a indiqué que les institutions constitutionnelles ont fait preuve d'une grande dynamique pour exprimer leur opinion, la réalisation de rapports sur le débat public qui porte essentiellement sur l'égalité, la parité et sur la loi contre de lutte contre la violence à l'égard des femmes.

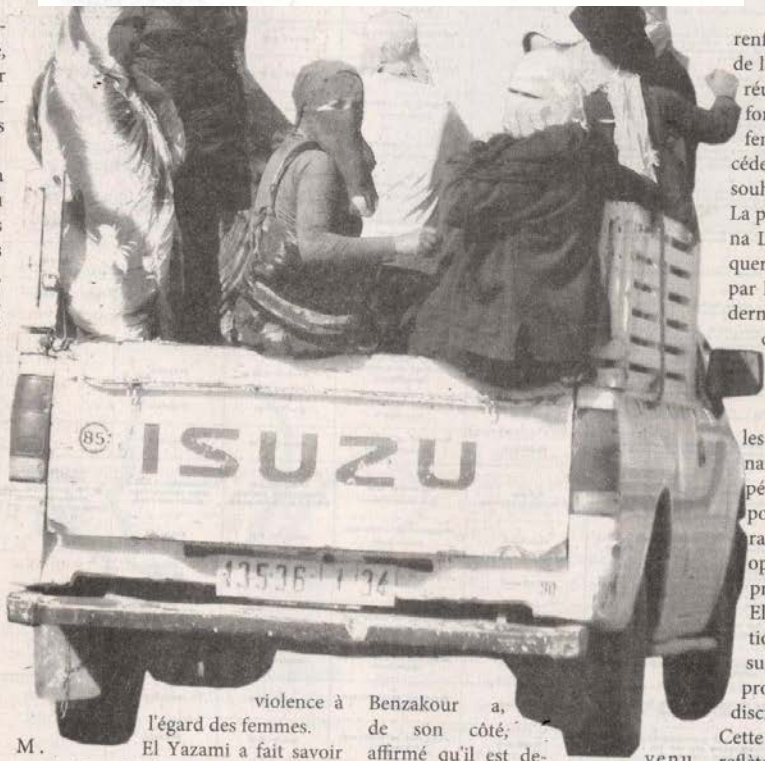

M. El Yazami a fait savoir que le Conseil a fait de l'égalité et de la parité l'une de ses priorités en tant que défis importants pour la promotion des droits de l'Homme au Maroc, en particulier dans le contexte de l'après Constitution de 2011.

Le médiateur du Royaume, Abdelaziz Benzakour a, de son côté, affirmé qu'il est devenu essentiel de traiter la problématique de l'égalité et de la parité d'une manière globale, dans la mesure où cette approche constitue une responsabilité partagée par tous les intervenants.

Il a mis l'accent sur la nécessité de renforcer la confiance en la femme et de la doter de toutes les conditions de réussite, relevant que "la plus grande forme de violence à l'égard des femmes est le retard injustifié de procéder au changement et à la transition souhaités".

La présidente de la HACA, Mme Amina Lamrini a pour sa part fait remarquer qu'en dépit des progrès réalisés par la femme marocaine au cours des dernières années, il y a encore des difficultés rencontrées par les femmes, notamment la faiblesse de leur participation dans des postes de responsabilité et de décision dans les organes médiatiques, la prédominance des responsabilités stéréotypées même lorsqu'elles occupent un poste de responsabilité, et la vulnérabilité des femmes à exprimer leurs opinions, en particulier dans les programmes à caractère informatif.

Elle a par ailleurs noté "la consécration dans la publicité des stéréotypes sur la femme dans un processus de production et de reproduction de la discrimination envers les femmes".

Cette rencontre de communication reflète la conviction partagée entre les quatre institutions nationales de l'importance de la consultation et de la coopération en vue de contribuer à l'activation des principes de l'égalité et de la parité inscrits dans la Constitution ainsi que dans les objectifs de développement humain.

FEMMES ET MÉDIAS, LE MAROC PEUT MIEUX FAIRE

conférence femmes

"L'image de la femme dans les médias» était le thème de la journée d'étude organisée par 2M, le vendredi 20 mars. Tenue dans les locaux de la chaîne à Ain Sebaa, cette journée a connu une participation massive des représentants de la presse, des producteurs de contenus et de la société civile. Des interventions de haut vol, présentées par d'éminents intervenants nationaux et étrangers, ont ainsi été développées tout au long de cette journée, pour un rendu riche et fructueux. Des échanges constructifs, des constats, des critiques, des réflexions, mais aussi des recommandations, ont ponctué cette rencontre. L'objectif étant de lutter contre les stéréotypes qui entachent l'image de la femme dans les médias.

C'est un sujet important, qui nous passionne. Il est multidimensionnel et complexe car le stéréotype est insidieux», a déclaré M. Salim Cheikh, directeur général Soread 2M, à cette occasion. Il estime que les médias ont une responsabilité indéniable dans la construction de ces stéréotypes. «On passe plus de temps avec les médias que dans nos rapports individuels. Un Marocain passe en moyenne 3h30 devant la télé par jour. On compte 15 millions d'internautes au Maroc et 8 millions de facebookeurs», lance M. Cheikh, tout en rappelant que la réglementation nationale ne touche qu'une partie minime des médias. «Quid des 1400 chaînes gratuites, non soumises à la même réglementation nationale ?», s'est-il interrogé. Et de poursuivre : «A 2M, nous sommes conscients de notre rôle pour changer les choses.»

Clichés et discrimination

C'est dire que les médias doivent contribuer à la lutte contre les stéréotypes et la construction d'un projet de société moderne et paritaire. Les clichés autour de l'image de la femme persistent. Plusieurs raisons sont derrière ce constat.

Le régulateur, le concepteur, le producteur de contenus, les journalistes…sont autant d'intervenants qui participent à la transmission d'une image négative ou positive de la femme. Or, aujourd'hui, cette image demeure négative. De la publicité à la fiction, en passant par les émissions, magazines, etc., l'image de la femme n'est pas toujours flamboyante. Le modèle de la femme élégante, ou de la ménagère, est omniprésent. Les raisons de cette situation seraient, selon Mme Rabiâ Naciri, membre du CNDH (Conseil national des Droits de l'Homme), d'abord culturelles. «Le stéréotype sexiste se base sur la différence biologique. C'est un processus continu (famille, école, médias…) qui va construire un système inégalitaire.

On passe d'une opinion à une conviction pour aboutir à un acte (la discrimination en l'occurrence)». Par ailleurs, Mme Naciri, a évoqué le cadrage normatif, en rappelant les engagements internationaux du Maroc,

http://lnt.ma/femmes-et-medias-le-maroc-peut-mieux-faire/

ainsi que l'avènement de la Constitution de 2011, pour dire que le Maroc dispose d'outils juridiques à même de lutter contre ces stéréotypes, objets de discrimination. Mais encore faut-il y recourir ! Pour sa part, Nadia Lamhidi, professeur à l'Institut Supérieur de l'Information et le Communication, considère qu'il y a un décalage entre la posture de la femme dans la réglementation et sa posture dans les médias. «Seuls 11% des femmes ont accès aux plateaux télé (talk-shows, émissions…) selon les résultats de l'étude de LMS Conseil/CSA)», dit-elle. Et de rappeler : «La charte de 2005 pour l'amélioration de l'image de la femme dans les médias est restée au stade des institutions.» En se basant sur les chiffres du CSA, Mme Lamhidi a dressé un tableau relativement sombre de la femme dans les médias marocains. «Nous avons 15% de charge positive contre 80% de charge négative, tous médias confondus (titre, photos, image…), une hyper-sexualisation de la femme. De plus, la femme se niche notamment dans les rubriques de faits divers, cosmétique, mode…»

Des lois, mais pas de changement

Mme Lamhidi a également évoqué un point important concernant les femmes journalistes. «Au moment de la formation, les étudiants reçoivent la même formation.

Mais quand ils commencent à exercer, on constate que les femmes se retrouvent souvent dans des rubriques à connotation féminine (santé, société, mode, culture…)». De son côté, Mme Samira Sitaïl, DGA de 2M, a déclaré être contre le principe de quota. «C'est la compétence qui prime, que l'on soit homme ou femme». Alors que pour Mme Khadija Sabil, rédactrice en chef du magazine Nissae Mina Al Maghrib, les médias reflètent la réalité. On est dans les extrêmes, entre une image négative ou celle de la superwoman. Même son de cloche chez Mme Zhor Lhor, magistrat, qui estime qu'il est facile de changer les lois, mais pas les mentalités : «Il faut développer une stratégie pour traduire les textes en réalité, à travers la promotion de la culture des Droits.» Tandis que Mme Amina Bouâyach, secrétaire générale de la Fédération Internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), s'est demandé si l'opinion nationale et internationale réussit à élaborer une image de la femme marocaine sur sa dynamique dans la société, et si les médias participent au circuit de changement en tant que faiseurs d'opinion, avant de conclure qu'il ne faut pas être dans une dichotomie entre la femme «occidentalisée» et la femme qui éduque ses enfants : «Essayons de libérer les énergies des femmes pour améliorer cette image.» Enfin, selon Mme Amina Lemrini, présidente du Conseil supérieur de la communication audiovisuelle, le rôle de la régulation est d'arriver à l'autorégulation. Ce qui nous ramène, encore une fois, à la question des mentalités, car certains clichés ont la vie dure. D'où l'importance de la sensibilisation de tous les intervenants dans la production de contenus, mais surtout de l'éducation, car c'est là où tout commence. En tout cas, le débat est ouvert, il faudra le poursuivre, en vue d'aboutir à un changement effectif.

Tadla-Azilal

15593/10

Formation du personnel médical des centres pénitentiaires

La paisible bourgade d'Afourer (province d'Azilal) a abrité, récemment, un atelier de formation organisé par la Commission régionale des droits de l'Homme de la région Béni Mellal-Khouribga au profit des médecins et des infirmiers des établissements pénitentiaires de la région. La formation est élaborée selon une approche des droits humains. Cet atelier s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du plan d'action annuel de la CRDH basée sur l'approche participative et partenariale avec les autres secteurs impliqués dans le domaine des droits humains. Plus d'une trentaine de personnels médical, paramédical et administratif représentant des établissements pénitentiaires des régions de Tadla-Azilal et Chaouia-Ouardigha (RCO) ont répondu présents à l'appel. Deux exposés relatifs au cadre juridique de la médecine carcérale au Maroc et au référentiel international du droit à la santé des prisonniers ont été présentés par la CRDH de Béni Mellal-Khouribga. La journée a également été consacrée aux travaux de groupes qui ont tourné autour de 7 exemples de plaintes anonymes, concrètes et réelles émanant de certains prisonniers des deux sexes. ■

Hammou Elkarmi

La formation est élaborée selon une approche des droits humains.

Le CESE, le CNDH, l'IMR et la HACA font cause commune

Quatre institutions constitutionnelles s'engagent à promouvoir ensemble l'égalité et la parité

15593/1-5

C'est une première. Quatre institutions constitutionnelles nationales accordent leur violon en faveur de l'égalité et de la parité. Le Conseil économique, social et environnemental (CESE), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Institut du Médiateur du Royaume (IMR) et la Haute Autorité de la communication audiovisuelle (HACA) viennent, en effet, d'organiser un séminaire conjoint sur le thème «L'égalité et la parité au cœur des travaux des institutions constitutionnelles nationales».

Le CESE, le CNDH, l'IMR, et la HACA font cause commune

15593/5

Quatre institutions constitutionnelles s'engagent à promouvoir ensemble l'égalité et la parité

Le chemin à parcourir pour atteindre l'égalité et la parité reste encore long au Maroc tant sur le plan socio-économique que politique. Pour défendre la cause féminine, quatre institutions nationales ont décidé de renforcer leur coopération.

C'est une première. Quatre institutions constitutionnelles nationales accordent leur violon en faveur de l'égalité et de la parité. Le Conseil économique, social et environnemental (CESE), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), l'Institut du Médiateur du Royaume (IMR), et la Haute Autorité de la communication audiovisuelle (HACA) viennent, en effet, d'organiser un séminaire conjoint sur le thème «L'égalité et la parité au cœur des travaux des institutions constitutionnelles nationales». Chacune de ces institutions a émis des avis et recommandations contribuant au débat national sur cette question. La défense des droits de la femme, comme tient à le souligner le président du CNDH, Driss El Yazami, constitue une responsabilité partagée par tous les intervenants.

Les institutions nationales sont, en effet, appelées à être complémentaires, d'après le président du CESE, Nizar Baraka, pour permettre une adhésion agissante de la femme aux différents aspects de la vie. Le chemin à parcourir pour atteindre les objectifs escomptés reste encore long, de l'avis des quatre institutions nationales. Les enjeux sont de taille sur tous les plans. Au niveau politique, la représentativité féminine demeure en deçà des aspirations. Les femmes peinent toujours à percer sur le plan électoral.

Plus de 75% des femmes actives dans le milieu rural travaillent comme «aides familiales». 50% des femmes en milieu urbain n'ont pas de contrat de travail.

Nizar Baraka s'exprimant lors du séminaire conjoint. Ph. Kartouch

L'expérience a démontré que sans le système de quota, la représentativité politique des femmes au Parlement et au niveau local serait quasi nulle.

Sur le plan socio-économique, la discrimination à l'égard des femmes a été à plusieurs reprises pointée du doigt par les institutions nationales, chiffres à l'appui. Plus de 75% des femmes actives dans le milieu rural travaillent comme «aides familiales». 50% des femmes en milieu urbain n'ont pas de contrat de travail. Le chômage frappe davantage les femmes que les hommes, y compris chez les diplômés. À ce titre, le Conseil économique et social recommande, entre autres, d'intégrer le principe de l'égalité entre les hommes et les femmes en tant que fondement de la citoyenneté marocaine dans les programmes éducatifs et curricula des enseignants. Cette institution appelle aussi à la participation active des médias dans la prévention et la lutte contre les stéréotypes sexistes et l'appropriation par tous de l'égalité entre les femmes et les hommes. Au niveau des médias, bon nombre de difficultés sont rencontrées par les femmes. La présidente de la HACA, Amina Lamrini, cite notamment la faiblesse de leur participation dans des postes de responsabilité et de décision dans les organes médiatiques, la prédominance des responsabilités stéréotypées même lorsqu'elles occupent un poste de responsabilité, et la vulnérabilité des femmes à exprimer leurs opinions surtout dans les programmes à caractère informatif. ■

J.G.

بلاغ صحفي

وجدة : "ملتقى السينما في خدمة حقوق الإنسان"

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج**، بشراكة مع جمعية "سينيمغرب"، يوم السبت 28 مارس 2015 بمدينة وجدة،"ملتقى السينما في خدمة حقوق الإنسان".

وتهدف هذه التظاهرة، التي سيحتضنها مقر اللجنة الجهوية انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال، إلى النهوض بمبادئ حقوق الإنسان من خلال الإبداع السينمائي. وستشهد مشاركة عدد من المهتمين والفاعلين في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى ممثلين عن أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وسيتضمن برنامج الملتقى عرض فيلمين قصيرين الأول تحت عنوان"نحو حياة جديدة" للمخرج عبد اللطيف أمحكاك (2011) والثاني بعنوان "رحمة" للمخرجة منية الروخ (2012)، سيليه نقاش مفتوح بين المشاركين.

تذكير

النشاط : ملتقى السينما في خدمة حقوق الإنسان

التاريخ والتوقيت: يوم 28 مارس 2015 انطلاقا من الساعة الثالثة بعد الزوال

المكان : مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الكائن بشارع محمد السادس رقم 63 – وجدة

الاتصال : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة – فجيج (05.36.71.25.72)

LE CNDH DRESSE UN CONSTAT ALARMANT SUR LA SITUATION DE L'ENSEIGNEMENT ET DE LA SANTÉ AU MAROC

Pour la deuxième année consécutive, le **CNDH** maintient la même version de son rapport annuel sur la situation des Droits de l'Homme au Maroc. Un constat peu reluisant de la situation de l'enseignement et de la santé, deux indicateurs clés du développement.

Dans son édition de ce vendredi 27 mars, le journal Al Massae nous apprend que le président du Conseil national des Droits de l'Homme, Driss El Yazami, n'a pas fait mieux au Parlement que de présenter les conclusions de son rapport annuel sans pour autant le publier, comme il est stipulé par le Dahir régissant le Conseil. Des sources citées par la publication ont affirmé que des divergences se sont manifestées au sein du Conseil sur la méthodologie à adopter dans l'établissement du rapport. Des membres ont fait valoir que le rapport devrait porter sur la situation des Droits de l'Homme au Maroc, à différents niveaux, tout en la comparant aux législations nationales et aux traités internationaux et, partant, en déduire les recommandations. D'autres ont soutenu que le document devrait impérativement se baser sur les rapports émanant des Commissions régionales des Droits de l'Homme.

Se référant à des données sûres, le quotidien croit savoir que les deux dernières versions du rapport font état de réalités "choquantes" sur la situation de l'enseignement et de la santé au Maroc, notamment les taux de déscolarisation et les conditions de scolarisation dans le monde rural, soulignant que "l'enseignement au Maroc souffre d'une crise structurelle, dont l'un des aspects est l'incapacité du citoyen marocain à bénéficier du droit à l'enseignement et à un enseignement universitaire de qualité". Même constat dans le secteur de la santé, qui, selon le CNDH, ne permet pas au citoyen marocain d'accéder aux offres de soins, en violation flagrante de l'un de ses droits fondamentaux. Le rapport a également enregistré de grands dysfonctionnements au niveau des cartes RAMED, un régime auquel une grande partie de Marocains en situation difficile ne peut accéder.
Il va sans dire que les secteurs de l'enseignement et de la santé souffrent de déséquilibres structurels majeurs dans la gestion, le financement et la gouvernance. Cette situation ne peut qu'interpeller les décideurs.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-cndh-dresse-un-constat-alarmant-sur-la-situation-de-lenseignement-et-de-la-sante-au

3 أسئلة

خالد الشرقاوي السموني

الرئيس المؤسس للمركز المغربي لحقوق الإنسان

«سجلنا تراجعات في الحقوق الاجتماعية خلال 2014 ويجب توسيع فضاء حقوق الإنسان»

حاوره : النعمان اليعلاوي

1 ما هو التقييم الذي قدمتموه في تقريركم السنوي لأوضاع حقوق الإنسان خلال 2014؟

على العموم فالوضع الحقوقي بالمغرب عرف بعض التقدم في جوانب يمكن وصفها بالمضيئة في الوقت الذي سجلنا تراجعات في جوانب أخرى، خصوصا على مستوى حرية التعبير والصحافة خلال 2014 بالإضافة إلى الحريات المرتبطة بالتنظيم والاجتماع، هذا في الوقت الذي تقدم المغرب خطوة إلى الأمام في مجال التصديق على الاتفاقيات الدولية والمتعلقة أساسا بمناهضة التعذيب والتصديق على البرتوكول الإضافي الخاص بمحاربة التمييز ضد النساء، وهو الأمر الذي نعتبره تقدما ايجابيا سجله المغرب في هذا الباب، يمكن القول أننا لمسنا تحسنا في الجانب التشريعي المتعلق بالحقوق العامة، في ظل بعض التراجع المسجل في الحقوق الفردية خصوصا التضييق على بعض الصحافيين.

2 ماذا بشأن الحقوق الاجتماعية في ظل الحكومة الحالية؟

مازلت الحقوق الاجتماعية في ظل الحكومة الحالية تعرف بعض التراجع وعلى رأسها الحق في الولوج للعلاج، وهو الأمر الذي سجلناه في التقرير السنوي، حيث أوضحنا أن الملف المتعلق بالمساعدة الطبية للفئات المعوزة «راميد» يعرف تعثرات في التسيير تستوجب مراجعته، كما أن الحق في التعليم هو الآخر مازال يطرح نفسه بقوة مع ارتفاع معدلات الهدر المدرسي وعدم توفر التلاميذ في الأرياف على الخدمات الاجتماعية المتوفرة لزملائهم في الحواضر، وهو الأمر الذي أصبح مستهجنا ونعتبره تمييزا بين المواطنين غير مقبول.

3 ما هي التوصيات التي خرج بها تقريركم؟

التوصيات التي قدمناها في التقرير ترتبط أساسا بمنح التقدم في المجال الحقوقي، والمضي قدما لتعزيز الثقافة الحقوقية، وفق ما جاء في خطاب ملكي سابق بكون المغرب ماض في مجال حقوق الإنسان ولا يمكن التراجع في المجال، كما قال بذلك الملك محمد السادس، وهو الأمر الذي نتمنى أن توليه الحكومة الاهتمام خلال 2015، إذ لم يعد من المقبول التراجع إلى الوراء في الجانب الحقوقي، بل أصبحت الحكومة مطالبة بتعزيز وتوسيع الفضاء الحقوقي وإنهاء التضييق على النشطاء الحقوقيين ورجال الإعلام والاستفادة من الأخطاء السابقة في هذا الباب.

3 أسئلة

خالد الشرقاوي السموني

الرئيس المؤسس للمركز المغربي لحقوق الإنسان

«سجلنا تراجعات في الحقوق الاجتماعية خلال 2014 ويجب توسيع فضاء حقوق الإنسان»

حاوره : النعمان اليعلاوي

1 ما هو التقييم الذي قدمتموه في تقريركم السنوي لأوضاع حقوق الإنسان خلال 2014؟

على العموم فالوضع الحقوقي بالمغرب عرف بعض التقدم في جوانب يمكن وصفها بالمضيئة في الوقت الذي سجلنا تراجعات في جوانب أخرى، خصوصا على مستوى حرية التعبير والصحافة خلال 2014 بالإضافة إلى الحريات المرتبطة بالتنظيم والاجتماع، هذا في الوقت الذي تقدم المغرب خطوة إلى الأمام في مجال التصديق على الاتفاقيات الدولية والمتعلقة أساسا بمناهضة التعذيب والتصديق على البرتوكول الإضافي الخاص بمحاربة التمييز ضد النساء، وهو الأمر الذي نعتبره تقدما ايجابيا سجله المغرب في هذا الباب، يمكن القول أننا لمسنا تحسنا في الجانب التشريعي المتعلق بالحقوق العامة، في ظل بعض التراجع المسجل في الحقوق الفردية خصوصا التضييق على بعض الصحافيين.

2 ماذا بشأن الحقوق الاجتماعية في ظل الحكومة الحالية؟

مازلت الحقوق الاجتماعية في ظل الحكومة الحالية تعرف بعض التراجع وعلى رأسها الحق في الولوج للعلاج، وهو الأمر الذي سجلناه في التقرير السنوي، حيث أوضحنا أن الملف المتعلق بالمساعدة الطبية للفئات المعوزة «راميد» يعرف تعثرات في التسيير تستوجب مراجعته، كما أن الحق في التعليم هو الآخر مازال يطرح نفسه بقوة مع ارتفاع معدلات الهدر المدرسي وعدم توفر التلاميذ في الأرياف على الخدمات الاجتماعية المتوفرة لزملائهم في الحواضر، وهو الأمر الذي أصبح مستهجنا ونعتبره تمييزا بين المواطنين غير مقبول.

3 ما هي التوصيات التي خرج بها تقريركم؟

التوصيات التي قدمناها في التقرير ترتبط أساسا بمنح التقدم في المجال الحقوقي، والمضي قدما لتعزيز الثقافة الحقوقية، وفق ما جاء في خطاب ملكي سابق بكون المغرب ماض في مجال حقوق الإنسان ولا يمكن التراجع في المجال، كما قال بذلك الملك محمد السادس، وهو الأمر الذي نتمنى أن توليه الحكومة الاهتمام خلال 2015، إذ لم يعد من المقبول التراجع إلى الوراء في الجانب الحقوقي، بل أصبحت الحكومة مطالبة بتعزيز وتوسيع الفضاء الحقوقي وإنهاء التضييق على النشطاء الحقوقيين ورجال الإعلام والاستفادة من الأخطاء السابقة في هذا الباب.

Audace royale...

Le Maroc vit une drôle de cohabitation entre un monarque tout-puissant, Mohammed VI, un gouvernement qu'il a confié aux "islamistes du Palais", comme on surnomme le Premier ministre Abdelilah Benkirane et ses amis du Parti de la Justice et du Développement (PJD), et une société civile, vivante et remuante, qui a accompagné le "printemps arabe" en 2011 avant de revenir à un rapport de forces plus classique.

Mohammed VI mène le jeu à sa manière, en surprenant parfois tout le monde. Ainsi, le 16 mars, le roi a "ordonné" au gouvernement, ainsi qu'au **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** du Maroc, de préparer, avant un mois, une réforme de la loi visant à légaliser sous conditions l'avortement ; sujet sensible s'il en est, surtout s'agissant d'un gouvernement (modérément) islamiste.

Le souverain réagissait à une polémique surgie au début de l'année, lorsqu'un médecin marocain, le docteur Chafik Chraïbi, actif dans la lutte contre l'avortement clandestin, a été mis à pied dans son hôpital pour avoir participé à un reportage de France 2. L'affaire avait fait grand bruit et attiré l'attention sur les quelque 600 à 800 avortements clandestins quotidiens au Maroc, entraînant de nombreux décès.

En prenant position sur une telle question, Mohammed VI se met du côté de la société contre les plus conservateurs, à l'opposé de ce qui s'est plusieurs fois produit lorsque, pour combattre les islamistes, les pouvoirs arabes ont renforcé le poids de la tradition.

http://tempsreel.nouvelobs.com/chroniques/20150324.OBS5332/maroc-le-grand-ecart-du-roi-mohammed-vi.html